

المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان تصدر تقريراً عن المحكوم بالإعدام آل طريف: اعترافات تحت التعذيب.. وعدالة غائبة



تعرض عبدالله للإساءة نتيجة التعذيب، ولكن التحقيق والتعذيب استمر بعد أن تحصنت صحته بشكل طفيف، كما نتج عن التعذيب الألم في عينه اليسرى وفي فقرات الرقبة، كما أنه لا زال يعاني من عدم الاستقرار النفسي.

حرم عبدالله من الاستعانة بمحاميه، ولم يسمح له بذلك إلا في الجلسة الثانية من محاكمته، ولم يحصل المحامي على فرصة عادلة في الدفاع عنه، ولم يحصل المحامي على المساواة اللازمة مع الإدعاء أمام القضاء.

بعد قرابة 8 جلسات من المحاكمة، حكم القاضي على عبد الله آل طريف بالقتل تعزيراً بناء على إقرارات أنتجت تحت التعذيب. واجه عبد الله اتهامات عديدة بينها إطلاق النار على سيارة قوات الطوارئ ودورية أمنية، مساعدة مطلوب أمني على الهروب والتخفي وحراسته ومساعدته في أموره المعيشية، وتصنيع زجاجات المولوتوف وقذفها على دوريات أمنية، ومعرفة أشخاص أطلقوا النار على دوريات أمنية، السعي لشراء وافي رصاص وأسلحة واختار، شراء وبيع أسلحة واختار والتدريب عليها، حيازة جهاز لاسلكي محظور، الاشتراك مع آخر في استيلاء سيارة وإطلاق النار على قائدها وإصابةه بأربع رصاصات، تنظيم مظاهرات وتزويد عبارات معادية للدولة، وتوزيع مياه الشرب والمشروبات على المتظاهرين.

إن المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان تؤكد أن ما تعرض له الشاب عبد الله آل طريف من لحظة الاعتقال وخلال التحقيق وصولاً إلى المحاكمة، يعد انتهاكاً للقوانين المحلية والمواثيق الدولية ومخالف لقواعد المحاكمة العادلة.

السعودية تحكم آل طريف بالإعدام بعد تعذيبه وحرمانه من محاكمة عادلة بتهم غير جسيمة



المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان: 2016/11/04 - 1438/02/04

يواجه 57 معتقلاً في السعودية حكم الإعدام، يتوزعون على مراحل قضائية مختلفة، وذلك بحسب إحصاءات المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان حتى 3 أكتوبر 2016. في 1 يونيو 2016 صدر حكماً بقتل الشاب عبد الله هاني آل طريف (16 نوفمبر 1990)، لم يكن الحكم بناء على جريمة قتل قام بها عبدالله أو لائحة جزاءات مقننة لكنه بناء على تقدير شخصي من قبل القضاء، في الوقت الذي يمكن أن يقرر قاضٍ آخر حكماً مختلفاً. الحكم الصادر على آل طريف بني على اعترافات منتهجة تحت التعذيب، وفي محاكمة لم تتوافر بها شرائط المحاكمات العادلة.

أصدرت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان تقريراً عن حالة الشاب عبد الله هاني آل طريف المحكوم بالإعدام، وأكدت بأن الحكم ضده استند على اعترافات انتزعت تحت التعذيب وفي ظل إجراءات قضائية غير عادلة.

وذكرت المنظمة في تقريرها اليوم الجمعة، 4 نوفمبر، بأن آل طريف - مواليد 1990م - حُكّم عليه بالإعدام في الأول من يونيو الماضي وذلك بناء على "تقدير شخصي" من القاضي السعودي، حيث لم توجه له أية تهمة تتعلق بارتكاب "جريمة قتل"، كما أن القاضي لم يستند على "لائحة جزاءات مقننة" بحسب المنظمة.

وقد تم اعتقال آل طريف في 27 يونيو 2012 أثناء قدومه إلى البحرين عبر الجسر الرابط مع السعودية، وقد تم اعتقاله من نقطة تفتيش بسبب كونه من بلدة العوامية (القطيف)، شرق القطيف، حيث عومل معاملة مهينة ووجه إليه السلاح، وتم اختطافه وإخفاؤه لمدة 13 يوماً، من غير السماح له بالاتصال بعائلته، حتى يوم 11 يوليو 2012 حيث اتصل بهم وأخبرهم بأنه في سجن مباحث الدمام، إلا أن عائلته لم تتمكن من

زيارته إلا في أكتوبر من العام نفسه.

وأشار التقرير إلى التعذيب النفسي والجسدي الذي تعرض له آل طريف خلال السجن، حيث بقي في السجن الإنفرادي ٣ أشهر، وتم تعذيبه بالصعق الكهربائي والضرب بالأسلاك والركل والتعليق على الأبواب والدوس على الصدر والبطن، كما حُرِم من النوم مدة ٣ أيام حيث كان يُسكب عليه الماء البارد لمنع من النوم. إضافة إلى تعرضه للإهانات والشتائم الشخصية والمذهبية. ورغم سقوطه أثناء التعذيب وتعرضه للإغماء، إلا أن التعذيب استمر معه، حتى نتج عن ذلك إصابة في عينه اليسرى وفي فقرات الرقبة، كما أنه يُعاني من مشاكل نفسية نتيجة التعذيب.

وعُقدت لآل طريف ٨ جلسات من المحاكمة، لم تتوافر فيها شروط العدالة ولم يتح للمحامي الدفاع عنه بحسب تقرير المنظمة، وأصدر القاضي حكمه بـ"القتل تعزيراً" ضده، بتهم مزعومة تتعلق بإطلاق النار على سيارات الشرطة السعودية وإيواء مطلوبين، وتنظيم التظاهرات و"توزيع مياه الشرب والمشروبات على المتظاهرين".

ودعت المنظمة لإسقاط حكم الإعدام والإفراج عن آل طريف، وأشارت إلى أن ٥٧ معتقلاً في السجون السعودية يواجهون حكم الإعدام، فيما يخشى الناشطون من تنفيذ هذه الأحكام ومدور أحكام جديدة في ظل التصعيد المتواصل ضد النشطاء والأهالي، وخاصة في منطقة القطيف، وبعد إصدار وزارة الداخلية السعودية قائمة جديدة ضمت أسماء عدد من النشطاء المطلوبين الذين وجهت ضدهم اتهامات ملفقة بالاعتداء على الشرطة، وهو ما اعتبره النشطاء في بيانات منفصلة أصدرها "خطوة" للتحريض ضدهم والتهيئة لمتفيتهم جسدياً على غرار ما فعلت القوات بعشرات آخرين من نشطاء الحراك المطلبي.